

هل يمكن للمقلد أن يستدل على صحة تقليده؟

يحيى محمد

يرى العلماء أن أهم شرط معرفي لا بد من تحقيقه في التقليد هو أن يكون المقلد مجتهداً في قضية تقليده، فبدون إجهاده يصبح تقليده قائماً على التقليد ومن ثم التسلسل أو الدور، وهو باطل، الأمر الذي يتعين عليه الإجهاد^[1]. لكن كيف يمكن أن يكون المقلد مجتهداً وهو لا يسعه الإجهاد؟ هذا ما حاول العلماء الجواب عنه بصورة لا تخرج المقلد عن صحة تقليده ولا تدخله في زمرة المجتهدين.

فقد ذكر البعض أن هناك ركيزتين سهلتين يستند إليهما المقلد في تقليده، وهما لم يأتيا عن طريق التقليد حتى يقال أن تقليده باطل. الأولى ما هو مرتكز في الذهن أو البناء العقلائي من رجوع الجاهل إلى العالم أو المختص، كما يلاحظ في مختلف الصناعات والحرف. أما الثانية فهي دليل الإنسداد، وتقريبه هو أن كل مكلف يعلم بثبوت أحكام إلزامية في حقه، كما يعلم أنه غير مفوض في أفعاله بحيث له أن يفعل ما يشاء، وبالتالي فإن عقله يستقل بلزوم الخروج عن عهدة التكاليف الواقعية المنجزة بعلمه، وليس أمامه إلا الإجهاد أو التقليد أو الإحتياط، لكن العامي ليس بوسعه الإجهاد، كذلك فإن الإحتياط غير ميسور له لعدم تمكنه من تشخيص موارده، لذلك يتعين عليه التقليد للحصر الآنف الذكر^[2].

لكن لو تجاوزنا ما نعتقه من أنه لا يوجد حصر في الحصر المذكور.. وتساءلنا: ماذا يكون الحال لو إلتفت المقلد وشك في صحة تقليده للمجتهدين، بأن سمع بعض الطوائف الإسلامية تحرم التقليد وتدعي أن طريقتهم توصل إلى العلم، سيما وأن طريقة أهل الإجهاد والتقليد تقوم على مرتكز يفضي إلى الظن.. فهل يا ترى يصح تقليده لهؤلاء أم لأولئك؟ أم أنه يجتهد إجهاداً يخرج عن دائرة البناء العقلائي - حيث لا علاقة له بذلك في مثل هذه الحال - ويدخله في دائرة أهل الإجهاد ولو بالمعنى الذي يعم كلا الاتجاهين المجوز والمحرم للتقليد؟ لكن حيث فرضناه مقلداً لا يسعه الإجهاد كما هو حال أغلب الناس، فإن مصيره على هذا الفرض يصبح قلقاً لا يجد من يحكم له بصحة إتباع أي من الفريقين، خاصة إذا ما كان ملتفتاً إلى قوة الاختلاف الدائر بينهما. في حين كان بإمكانه أن يسلك طريقاً أخرى ليست من الإجهاد المصطلح عليه ولا من التقليد، وهي إتباع النظر في الأدلة والأخذ بالراجح منها حسب الإقتناع.

كما أن من الشروط التي وضعت على عاتق المقلد هو أن لا يكون تقليده إلا للمجتهد المتصف

بشروط الأعلمية والحياة والرجولة، مما يعني أن تقليده لا يصح ما لم يكن المقلد عارفاً بصحة هذه الشروط، الأمر الذي يقتضي إجهاده، رغم أنها توضع كفتاوى ضمن الرسائل العملية للتقليد تسامحاً.

وكما ذكر النراقي أنه كما يجب على العامي الإجهاد في مسألة تقليده فإنه يجب عليه أيضاً الإجهاد في تعيين الفقيه الذي يقلده من بين أصناف الفقهاء من الأصولي والإخباري والحي والميت والأعلم وغيره والمتجزئ والمطلق⁽¹³⁾. وكذا ذكر العلامة الحلبي بأنه يجب على المقلد الاجتهاد في معرفة الأعلم والأورع، ولو وجد من هو أعلم وآخر أورع فالأقوى الأخذ بقول الأعلم⁽¹⁴⁾.

فبخصوص تقليد الأعلم ذكر الكثير من المتأخرين أن هذا التقليد يأتي فيما لو علم المقلد أن هناك خلافاً بين العالم والأعلم، لهذا فإن عليه الركون إلى الأعلم طبقاً للإجهاد المنبني على المرتكز العقلاني من رجوع الجاهل إلى الأعلم في المسائل الهامة وقبح الاعتماد على المفضول فيها كأمر إحترازي، وذلك إستناداً إلى القاعدة العقلية القائلة بأن دفع الضرر المحتمل واجب.

لكن ماذا لو علم العامي أن الأئمة أوصوا الناس بالرجوع إلى العلماء دون تفريق بين العالم والأعلم، وبالتالي شك في وجوب تقليد الأعلم، فهل يجب عليه أيضاً أن يقلد الأعلم؟ فهنا أن الأمر لا يعود إلى سيرة الناس أو البناء العقلاني لبني على ما هو مرتكز في ذهنه، هذا إن كان ملتفتاً إلى مثل هذا الارتكاز، حيث الملاحظ أن الكثير من الناس لا يلتفتون في الأعلمية الفقهية إلى المرتكز العقلاني بخلاف الرجوع إلى مطلق الخبير أو المختص، حيث الرجوع إليه يكون تلقائياً لا يحتاج إلى إجهاد وتفكير.

وفي مسألتنا تلك قد يقال بأن من الواجب على العامي رغم تشكيكه هو إتباع الأعلم، أو أنه يقوم بعملية إجهاد تجعله لا يختلف في بحث المسألة عن المجتهدين، لكننا فرضناه عامياً مقلداً. فهل أنه لو لم يتبع الأعلم بحجة عدم البيان ووجود المشكك في الأمر، أو مال إلى إتباع الأورع لا الأعلم؛ فهل يعد عمله هذا باطلاً ومنافياً للتقليد أم لا؟

نحن نعتقد أن عمل العامي لو كان قائماً على الإطمئنان في إتباع الخبير فإنه يصح بغض النظر عما إذا كان فاضلاً أو مفضولاً، وذلك لكون الإطمئنان حجة في حد ذاته طالما ليس بوسعه النظر ولا الإجهاد. أما لو إلتفت للمرتكز العقلاني ولم يطمئن بصحة تقليد المفضول مع عدم وجود المشكك المعارض فالواجب عليه في هذه الحالة إتباع الأعلم. في حين لو طرأت عليه المشككات المتعارضة وذلك فيما لو تردد بين إتباع الأعلم والأورع، أو شك في أصل وجوب تقليد الأعلم ولم يقتنع بالبناء العقلاني؛ ففي هذه الحالة يصح له تقليد مطلق الخبير مادام لا يسعه الإجهاد ولا النظر بأكثر من ذلك. إذ لا يصح أن يقال بأن عليه الإحتياط، لأن التمسك بهذا الأخير يحتاج إلى بذل النظر والإجهاد ليعلم إن كان الإحتياط يجب في حقه أم لا؟ فإن كان بوسعه النظر وجب عليه ذلك، وإلا فإنه غير مكلف بالإحتياط مادام أنه يفقد القدرة على

التحقيق، أو لأنه مقتنع بأن الشارع لا يكلفه بما هو غير بين ابتداءً.

أما بخصوص وجوب تقليد المجتهد الحي كما ذهب إليه علماء الإمامية؛ فالملاحظ أن السيرة العقلانية والمرتكز في الأذهان لا يسعفانه، إذ لا يرى العقلاء لزوم إتباع الأحياء من المختصين، بل لا يرى الإنسان ضيراً فيما لو إتبع ميتاً ورجحه على الحي. وعليه فإن مسألة تقليد الحي من منظار المقلد إما أن تكون تقليدية، وبالتالي الوقوع في الدور أو التسلسل، أو أنها إجتهدية صرفة. لكن من الواضح أن الإجتهد فيها ليس يسيراً كما هو الحال مع أصل التقليد، إذ لا بد أن تكون له دراية ومعرفة بأصل التشريع المتعلق بذلك، وهو ما يقتضي الإجتهد، وليس هناك ما يمكن التعويل فيه على العقل ولا السيرة العقلانية. ويصدق كل ما قلناه - هنا - على المشكل المتعلق بشرط الذكورة في المرجعية، حيث أنها هي الأخرى لا تستند إلى العقل ولا البناء العقلاني، وبالتالي لا يصح إلزام المقلد أن يقلد فيها، مما يعني أن عليه الإجتهد مع إننا فرضناه عامياً!

على أن مثل هذه القضية مع حالات إلتفات المقلد إلى ما يشككه في أصل تقليده مع شروط التقليد الأخرى التي ذكرناها؛ كلها تقف حائلاً أمام المشروعية التي طرحها الفقهاء في حق العوام. وقد سبق لبعض المعاصرين للشيخ الأصفهاني أن صرح بإنسداد طريق العلم على العامي بالكلية لعدم علمه بجواز التقليد، ولا بمن يجوز تقليده؛ من الأصولي والإخباري والمطلق والمتجزئ والحي والميت ومن جدد النظر في الواقعة أو إكتفى بإستصحاب الإجتهد السابق. وعليه يتعين - برأيه - على العامي التعويل على الظن. وإعترف الأصفهاني أن العامي يمكن أن تسبق إلى ذهنه الشبهة فتقبح في وضوح مقدمات وشروط التقليد، وهو يرى أنه مع عدم إمكان إحراز العلم واليقين فإن المتعين عليه هو العمل بالظن^[5].

هكذا لم يجد الفقهاء سبيلاً سهلاً على العوام في تصحيح تقليدهم سوى المرتكزات العقلية والذهنية للبناء العقلاني، وبهذا سوف يضطر العوام إلى ممارسة التقليد عن تقليد في كل ما خرج عن تلك المرتكزات؛ طالما أنها تعد الحد الذي يتوقف عنده العامي مادام ليس بوسعه الإجتهد. بل إن المقلد قد يشكك حتى في سلامة الإعتماد على المرتكز العقلاني، الأمر الذي تبطل به مقدمات التقليد وشروطه.

وكما يقول الفيروز آبادي: «إن العامي الجاهل إن كان رجوعه إلى العالم هو بمقتضى طبعه الأصلي وجبلية وفطرته من دون إلتفات إلى شيء فهو. وإلا إن تفتن أن مجرد بناء العقلاء مما لا يكاد يكفي مدركاً ما لم ينضم إليه الإمضاء من الشرع لم يجز له الرجوع إلى العالم عقلاً ما لم يحرز بنفسه إمضاء الشارع له، أو يعرف دلالة سائر الأدلة الدالة عليه»^[6].

يضاف إلى أن العلماء يشترطون في التقليد شروطاً أخرى غير ما ذكرنا، أبرزها عدالة المقلد، مع أنه ليس بوسع العامي معرفتها على التحقيق، وبالتالي فإن مآله تقليد من يشترط عليه معرفتها، وهو تقليد باطل لما يتضمنه من دور. وكما ذكر المحقق الأردبيلي بأنه من الصعب تحقيق الشرط المذكور على العامي «سيما بالنسبة إلى النساء والأطفال في أوائل البلوغ، فانهم كيف

يعرفون المجتهد، وعدالته، وعدالة المقلد والوسائط؟! مع انهم لا يعرفون العدالة، ومعرفتهم اياها واخذهم عنهم فرع العلم بعدالتهم، ومعرفة العدالة لا تحصل غالباً الا بمعرفة المحرمات والواجبات، وهم الان ما حصلوا شيئاً، وليس بمعلوم لهم العمل بالشياع بأن فلاناً عدل مع عدم معرفتهم حقيقة العدالة، بل ولا بالعدلين، بل ولا بالمعاشرة، وتحقيقهم ذلك كله بالدليل لا تخفى صعوبته) [7].

من هنا يمكن القول إن الشروط المذكورة بحق المقلد في صحة التقليد هي في حد ذاتها شروط متعالية فاقدة لشرطها؛ مادام من الواجب على العامي أن لا يقلد فيها، وإلا أصبح تقليده مبتنياً على تقليد آخر، وهكذا يتسلسل الأمر. وبذلك يصبح طريق العامي على خلاف طريق العالم الذي يُفترض الرجوع إليه. حيث يمكن للعامي أن يصل إلى نتيجة لا يجد فيها دليلاً على أصل تقليده، أو على وجوب أخذ إعتبار شروط التقليد كالألمعية والحياة والرجولة؛ فتنتفي بذلك فائدة ذكر مثل هذه الشروط. لذلك ليس هناك من مسوغ في مثل هذه الحالة سوى الاستناد إلى طريقة النظر لإنتقال العامي من عاميته وإخراجه من تقليديته بوجه ما من الاجتهاد..

[1] أنظر مثلاً: منتهى الأصول، ج2، ص. 635 ومستمسك العروة الوثقى، ج1، ص40-41 .

[2] الاجتهاد والتقليد للخنوي، ص83-84

[3] النراقي: عوائد الأيام، طبعة حجرية (لم يذكر عنها شيء)، ص191-192

[4] مبادئ الوصول، ص.497

[5] الفصول الغروية، ص.422

[6] عناية الأصول، ج6، ص218-219 .

[7] الوحيد البهبهاني، محمد باقر: الفوائد الحائرية، نشر مجمع الفكر الاسلامي، قم، 1415هـ،
الفائدة 62، ص 362-562